الصهيونية تعادل فقدان الأمل

انطوان شلحت

تتحدّث تقارير إسرائيلية، وإن قليلة، عن هجرة شبّان إسرائيليين عديدين إلى الخارج على خلفية الحرب الإسرائيلية المستمرّة على قطاع غزّة وما يرافقها من قصفٍ متبادل للنيران في الجبهة الشمالية وغيرها. وما زال من الصعب الاستدلال، بالاستناد إلى هذه التقارير، في ما إذا كانت تلك الهجرة بمثابة ظاهرة أم أنها في طريقها إلى أن تصبح كذلك. وتفيد بعض التقارير بأن هجرة الإسرائيليين إلى الخارج ليست جديدة تسبّبت بها الحرب فقط، بل بدأت قبلها بكثير، وفي إطارها مثلاً هاجرت أعداد غفيرة من الشبّان إلى برلين هرباً من الأجواء العامة التي تؤول إلى أزمات تترتّب عليها حروبٌ وتوتراتٌ أمنيّة دوريّة. وثمة تقارير ركّزت على ما هو جديد في هذه الهجرة من إسرائيل، فيها ما قد يتعيّن أن نتطرّق إليه. ومنها التقرير الذي نُشر قبل أيام في صحيفة هآرتس للكاتب الصحافي يوسي كلاين، وأشار فيه إلى أن هجرة أغلب الشبان هذه المرّة حدثت بعد أن أدّوا الخدمة العسكرية في تشكيلات الاحتياط وتم تسريحهم منها، مستنتجاً أن الهدف الأبعد هو التهرّب من احتمالات استدعائهم إلى هذه الخدمة مرّة أخرى، في ضوء التقدير السائد أن أمد الحرب سيطول. أمّا الدافع فهو الأهم برأيه، ويتمثّل في فقدان الأمل. ويكتب كلاين في هذا الصدد: يهاجر هؤلاء الشبّان، بحسب الانطباع الذي كوّنته من كلام معظمهم، بسبب انعدام الأمل، فهم باتوا غير مؤمنين بأنه سيظهر في يوم ما زعيمٌ في إسرائيل يضمن لهم مستقبلاً أفضل. والزعماء الإسرائيليون الحاليون يعدون بأن القتال الدائر في الوقت الحالي سوف يستمرّ وقتاً طويلاً، ويتساءل الشبّان المهاجرون عما إذا كان هذا الوقت هو الذي سيبنون فيه مستقبلهم، ولذا من الأفضل أن يكون هذا البناء بعيداً عن أجواء الحرب والتوترات الأمنية.

ويخلص كلاين إلى الاستنتاج التالي: ليس مبالغة القول إن هؤلاء الشبّان اكتشفوا، في خضم ما يحدُث الآن، أن بيتهم آيلٌ للسقوط، لأن أساساته هشّة والمواد التي بُني منها رديئة الصنع. كما اكتشفوا أن الآباء المؤسّسين باعوهم الأوهام فقط عندما زعموا أن الأساسات متينة والجدران قويّة. وأخيراً اكتشفوا أن الحديث لا يدور حول «كارثة طارئة»، في إشارة إلى عملية «طوفان الأقصى»، بل حول سيرورةٍ استحالت إلى صيرورة، وأن قباطنة البلد ضحّوا بهم بسهولة، ومن دون أدنى حساب لعواقب السياسة التي انتهجوها، في تلميحٍ إلى سياسة إسرائيل حيال قطاع غزّة وإزاء القضية الفلسطينية عموماً.

استنتاج كلاين هذا جزء من خلاصات عامة سابقة بشأن ما هو أعم وأشمل، ويرتبط بجوهر الحلّ الذي جاءت به الحركة الصهيونية لـ«المسألة اليهودية». وبدأ بطرحها في وقتٍ مبكّر المؤرّخ الإسرائيلي موشيه تسيمرمان، أحد روّاد البحث في التاريخ الألماني الحديث، حين أعلن في أواسط ديسمبر/ كانون الأول 2023 أن الصهيونية فشلت في توفير حلّ للمخاوف والحاجات الأساسية لليهود. وبرأيه، من المهم له بوصفه مؤرّخاً أن يشهد على أن عملية طوفان الأقصى كانت بمنزلة برهان على فشل الصهيونية وإسرائيل، لأن الفكرة الأساسية التي وقفت في صلب إقامة الدولة اليهودية كانت منع نشوء وضع مثل ذلك الذي يعيشه اليهودي في الدياسبورا. وفي ضوء ذلك، ما حدث يوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول هو نقطة تحوّل في تقييم مدى نجاح الصهيونية، ونقطة تحوّل في الصراع الصهيوني مع الفلسطينيين. ولا بُدّ من أضافة أن ما استنتجه تسيمرمان توصل إليه آخرون قبله، وفحواه أنه تحت وطأة الصهيونية وسياسة كيانها في فلسطين نشأ وضعٌ يعيش فيه الشعب اليهودي الذي في «صهيون» في حالة انعدام للأمن بشكلٍ شبه مطلق، من جهة، ومن جهة أخرى، مثلما سبق أن نوّهنا، تتسبّب إسرائيل بإضعاف أمن اليهود في «الدياسبورا» بدلاً من أن تقوم بالعكس. ومن هنا الخلاصة أن الحل الصهيوني منقوصٌ ناهيك عن أنه يؤدّي إلى فقدان الأمل.

عن رسالة الغنوشي من المعتقل

محمد خليل برعومي

بمناسبة مضي سنة على اعتقاله في ليلة 27 رمضان 2023، كتب الزعيم السياسي التونسي ورئيس مجلس النواب المنقلب عليه، راشد الغنوشي، رسالة نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، وجّه فيها مجموعة من المعاني، وجاءت على بعض الثوابت والأهداف.

تساءل راشد الغنوشي، في بداية رسالته، سؤالين تقييميين عن ضرورة إلقاء الخطاب الذي سبّب اعتقاله ذات مسارمة فكرية تدرس سبل استئناف المسار الديمقراطي وإسقاط الانقلاب، والتي أكّد فيها رفضه التماشي مع الانقلاب في حل البرلمان، وتعطيل المؤسّسات، وإلغاء الدستور، وجمع السلطات، وذكر فيها مخاطر الإقصاء والاستثناء على وحدة النسيج السياسي الوطني، كما تساءل عن منجزه خلال سنة من الاعتقال، وهو الشيخ الثمانيني الذي قضى حياته بين السجن والمنفى والنضال والجهد الفكري.

اعتبر راشد الغنوشي أن ما حدث ليلة المسارمة المشهودة لم يكن حدثاً عرضياً في مسار مقاومة حزبه، حركة النهضة، الانقلاب، وأسبقيتها في الإفصاح عن ذلك، والتحذير من مآلاته، والذي يمثل خياراً صائباً أثبتته الوقائع لاحقاً، وعزّزه التحاق جل الطيف السياسي والحقوقي التونسي في الموقف والتوصيف. كما أن رفض حركة النهضة الانقلاب كان تعبيراً منسجماً مع إيمانها بقيمة الحرية واستنكارها حجّة الفرد الذي امتدّ من الصادق باي إلى بورقيبة وبن علي، وانقطع بعد الثورة ليعود بعد الانقلاب، وفق قوله. وأشار الغنوشي إلى اعتزازه بهذه المواقف النبيلة، رغم ثمنها الباهظ أحياناً، والتي لا يشوبها شك في مقابل الإحساس بالخيبة والندم من منح حزبه ثقته وأصوات ناخبيه لمن عاد بالبلاد إلى الوراء، ومن لو كانت الثورة كتاباً ما وجدت له فيه سطراً، هذا فقط ما يستوجب الندم.

وفي إجابته عن سؤال منجزه في هذه السنة، بيّن رئيس البرلمان المنحل أن أهم ما يمكن لسجين رأي القيام به صموده وثباته على مواقفه المبدئية في وجه السجّان، من دون أن تتحوّل ضغوط القيد إلى عوامل تثبيط وكسر للعزائم، ومن ثم تخطئة وجهة النقد والتقييم، مؤكّداً أن كل المساجين السياسيين ثابتون على موقفهم من الانقلاب وضرورة مقاومته بقيم الديمقراطية والعمل المدني السلمي. وواجب السجين السياسي الثاني الحفاظ على صحته، وهو يسعى إلى ذلك ما استطاع داخل أكثر المؤسّسات التي اخترعها الإنسان توحّشاً.

يدرك كل من يعرف الأستاذ الشيخ راشد الغنوشي مدى شغفه بالقراءة ومطالعة كل جديد إلى جانب تدويره المستمرّ زوايا النظر وشجاعته في النقد وتعديل المواقف والآراء، بما فيها مواقفه الشخصية. وقد ذكر في رسالته أن السجن كان فرصة له للتأمّل والكتابة والمطالعة، إذ قرأ عدة موسوعات ومجلدات وكتب في الفكر والسياسة والعمران.

اختتم الغنوشي رسالته بالتذكير بقيمة الحرية وعمق إيمانه بها منطلقاً ومقصداً ورحلة نضال، كان قد عبّر عنها في محاضرات عدة وفي وروقاته، وفي كتبه وأهمها «الحرّيات العامة في الدولة الإسلامية»، ونافح عنها عبر محطات حياته المختلفة، كما ناصر كل القضايا الإنسانية العادلة في العالم، ومن مقدمتها القضية الفلسطينية، وتدخّل لحل نزاعات سياسية وفكرية في أقطاب مختلفة، وسعى إلى تثبيت قيم الديمقراطية في وطنه خلال العشرية الماضية متمسّكاً بالحوار والتوافق الوطني، منتجنباً دواعي الاستقطاب السياسي والأيديولوجي، متجاوزاً عن المحرّضين ضده والمسيئين له، مكرّراً المثل المحبب إليه «اللّي يغلب يعفّ»، بمعنى أن على المنتصر أن يعفو، وتحمّل في ذلك ذكى كبيراً من المخالفين لسياسته الرامية إلى المصالحة الوطنية، وتجاوز الماضي بأحقاده وثاراته وضغائنه.

لعلّه لم يفعل الخير في الماضي، ولم يحذر إكرام اللئيم، هكذا يقول بعضهم، ولكنّ حسن النية ونبل الهدف يكفيانه، هذه الصفات والمسيرة المضيئة للزعيم التونسي والمفكّر العربي جعلت أصواتاً عديدة في العالم تطالب بكسر قيده الظالم والإفراج عنه، كما أعلنت عن ذلك الهيئة الدولية لمناصرة راشد الغنوشي التي جرى إطلاقها قبل أيام، وتضمّ عشرات الشخصيات الفكرية والسياسية من دول عديدة، مطالبة بإطلاق سراحه من دون قيد أو شرط، ورفع المظالم المسلطة عليه، وإلغاء الأحكام القضائية ضدّه، وإعادة الاعتبار له بوصفه أحد القامات الفكرية والسياسية.

(كاتب تونسي)

غزّة الشهيدة تحرّر العالم من الخوف

علي أنوزلا

العالم اليوم أمام تحوّل كبير، عنوانه الحرية، وسببه غزّة، المحاصرة والمحتلة والمدمّرة، غزّة الشهيدة هي التي تصنع هذا التحوّل التاريخي الكبير، فما تشهده الجامعات في العالم من حراك طلابي غير مسبوق، وما يقابله من قمع مبالغ فيه، وأيضاً غير مسبوق، كلها علامات على هذا التحوّل الكبير في مسار التاريخ الذي نراه يُصنع أمام أعيننا، ويعود فيه الفضل إلى صلابة مقاومة غزّة وصمود أهلها وتضحياتهم الكبيرة سبعة أشهر أخرجت العالم من صمته، وحرّرته من خوفه. فما نشهده اليوم سقوط مدوٍّ لجدار الخوف السميك في الغرب الذي بنته الصهيونية وغذّته بأساطيرها، حتى حولته إلى «عجل» يتودّد الكلّ إليه ويسعى إلى عبادته. لقد بات سقوط الصنم وشيكاً كما كتبت الكندية من أصل يهودي، نعومي كلاين، في مقالها أخيراً في «الغارديان»، عندما تشبّه الصهيونية بعجل السامري الذي سحر الناس حتى نسوا ما هو أسمى وأرقى. وفي حالتنا اليوم، لا شيء أسمى من القيم التي كاد العالم ينساها حتى جاء الحراك الطلابي المبارك، بفضل تضحيات غزّة الشهيدة، ليعيد إليها وهجها وكونيّتها، فمظاهرات الطلاب التي تُشعل اليوم جامعات العالم، والقمع الذي تتعرّض له أفرغا تهمة «معاداة السامية» من كل معنى، وعندما تسقط هذه التهمة التي بنت عليها إسرائيل والصهيونية عقيدتها للتحكّم في العالم، فسوف يسقط الصنم وتتحرّر العقول في الغرب من الخوف من انتقاد إسرائيل والصهيونية.

قبل سبعة أشهر فقط، كان السكوت عن إدانة حركة حماس، أو انتقاد سياسات إسرائيل، وانتقاد الصهيونية التي كانت، حتى الأمس القريب، تعدّ حركة عنصرية بحسب لوائح الأمم المتحدة، كلها مبرّرات شرعية لإسكات كل الأصوات المناصرة للفلسطينيين وعزلهم داخل مجتمعاتهم، واتّهامهم بالتهم الجاهزة «الإشادة بالإرهاب» أو «معاداة السامية»، ولا يهمّ حتى لو أدّى ذلك إلى تأليب الرأي العام ضدهم، وشيطنتهم، وفسح المجال أمام انتشار خطابات الكراهية والعنصرية و«الإسلاموفوبيا».

ما زالت أجواء القمع هذه لم تسقط كلياً في كل الدول الغربية، وما نشهده اليوم من قمع للأصوات المؤيدة للفلسطينيين هي محاولة لإنقاذ الهيكل قبل سقوطه النهائي. ومن هنا هذا المستوى من القمع والترهيب غير المسبوق لم يشهده الغرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لإسكات كل الأصوات التي ترفض الصمت. أما بشاعة الجريمة التي ترتكبها الصهيونية يومياً في غزّة، إلى درجة أصبح بعض الكتاب الغربيين يتحدّثون عن عودة «الماكارثية» التي باتت تتمدّد يومياً من أميركا إلى فرنسا وألمانيا وبريطانيا، تنتصب في كل مكان لإسكات كل الأصوات المزعجة التي تخشى من حالة الانحدار الذي يتّجه نحوه العالم الذي سمح بظهور همجية العصور البالية وسط قلب الحضارة المعاصرة. بسبب هذا النوع الجديد من «المكارثية»، أصبح مجرّد التعبير عن التضامن مع الفلسطينيين، سواء عن طريق الكتابة أم التعبير الشفاهي أم التظاهر في الشارع يؤدّي إلى التحقيق، وربما الاعتقال والمحاكمة، فإظهار التعاطف من الفلسطينيين أصبح جريمة في دول غربية عديدة، بما فيها أميركا التي تعدّ قائدة الدول الحرّة، وفرنسا التي كانت توصف بأنها أرض ميثاق حقوق الإنسان، وهذا وحده كفيل بأن يجعل الشعوب الغربية تنتبه إلى الخطر الذي بات يهدّد إحدى أهم الحرّيات الأساسية التي قامت عليها مجتمعاتها.

ولذلك، أصبحت التظاهرات اليوم تتخذ بعداً أكبر من التضامن مع فلسطين والتنديد بالجرائم ضد المدنيين، إلى الدفاع عن حرية التعبير، لأن القمع الذي واجهت به أميركا مظاهرات الطلاب أشعرهم بأن المستهدف هو حرّيتهم في التعبير وفي التظاهر والاحتجاج. والشيء نفسه في فرنسا، فمنع التظاهرات والتحقيق مع السياسيين معارضي توجّهات الحكومة الفرنسية في مساندتها اللامشروطة إسرائيل، جعل الكاتب الفرنسي، إدوي بلينيل، مدير الموقع المستقل «ميديا بارت» ومؤسسه، يتحدّث في مقال له عن «سياسة الخوف» التي تريد أن تحبس المجتمعات الغربية في حاضر أبدي بدأ وانتهى يوم 7 أكتوبر، تاريخ مجرّد بلا سبب وبلا سياق، وكأن التاريخ بدأ عند ذلك اليوم، تماماً كما فعلت أميركا مع يوم 9 سبتمبر الذي حوّلته إلى تاريخ مخيف لا أحد يُسمح له أن يفكّر بحرية بشأن أسبابه ونتائجه الكارثية على العالم. لذلك يرى بلينيل أن التظاهر اليوم من أجل فلسطين في فرنسا مشروع «ولو لإنقاذ هذا المبدأ الديمقراطي فقط المتمثل في حرية الفكر والحق في النقد. إنها ليست مسألة إنسانية فقط، في مواجهة الاستشهاد الذي لا يُحصى في غزّة، بل إنها مسألة سياسية، في مواجهة الخطر الاستبدادي هنا في فرنسا. وبعيداً عن خلافاتها واختلافاتها، ينبغي لجميع القوى التي تدّعي أنها ديمقراطية حيّة وتعدّدية أن تطالب بالصوت نفسه، متّحدة وحازمة، بالتعبير عن هذا التضامن بحرية».

جو الخوف الذي ساد بعد أحداث 11 سبتمبر في أميركا، وخوّل لدول وحكومات سلطوية عديدة سن قوانين تحدّ من الحريات بل تقمعها باسم محاربة الإرهاب، هو الجو السائد اليوم في العالم، حيث يُشهر قادة إسرائيل الساديون ولوبياتهم في العالم تهمة «معاداة السامية» في وجه كل صوت يحتج على جرائمهم البشعة في غزّة. نحن أمام إعادة صناعة «سياسة خوف»، بقدر ما تمثل تهديداً فعلياً لأهم القيم الإنسانية المشتركة، فهي تعبر عن الفشل والضعف الذي يعتري أصحاب القوة العمياء في تل أبيب وواشنطن وغيرها من عواصم العالم الغربي المساندة لإسرائيل. وفي المقابل، فالتجاوزات والقمع الذي ترتكبه السلطات في هذه الدول الغربية ضد مواطنيها المحتجّين على سياساتها تجاه إسرائيل، فضحاً عن جو الرعب الذي ما زال سائداً في دولةٍ مثل ألمانيا «مصابة بإرهاب «ذنب المحرقة»، ضد من يخالف هذه السلطات الرأي في موقفها من الحرب على غزّة، لا يهدّد أصحاب الآراء المساندة للفلسطينيين فقط، وإنما يهدّد مستقبل الديمقراطية الغربية، ويقوّض إحدى أهم الأسس التي تقوم عليها، وهي قيمة حرية الرأي والتعبير، وهذا ما يدفع اليوم الشعوب إلى التحرّك من أجل استعادة حرّيتها أولاً، فالمقولة التي سادت عندما بدأت الحرب على غزّة ومفادها بأن «غزّة حرّة والعالم محتل»، أثبتت اليوم صحتها، وعندما يتحرّر العالم غداً سيكون ذلك بفضل غزّة العزّة، وهذا أجمل تكريم سيذكره التاريخ لأبطال غزّة وشهدائها.

(كاتب وإعلامي مغربي)

> أثبتت المقولة التي سادت عندما بدأت الحرب على غزّة ومفادها بأن «غزّة حرّة والعالم محتل» اليوم صحتها

كاريكاتير **عماد حجاج**

صراعات الدولة العراقية العميقة

عبد اللطيف السعدون

منذ عودة رئيس حكومة العراق محمد شيّاع السوداني من زيارته لواشنطن، تشهد بغداد صراعات محمومة بين أطراف «الدولة العميقة» معطوفة على نتائج الزيارة، التي رأتْ فيها الأطراف الموالية لإيران «خروجاً عن النصّ المتّفق عليه»، بحسب وصفِ شخصية سياسية من داخل المنظومة الحاكمة، معتبرةً الاتفاقيات التي عقدها السوداني مع جهات وشركات أميركية خسارة لإيران، التي تحظى بالنصيب الأوفر من مردودات الاقتصاد العراقي. وتضيف الشخصية المذكورة أنّ تلك الصراعات كانت قد بدأت تطفو على السطح بعد ظهور خلافات داخل «الإطار التنسيقي» على خلفية اخر انتخابات لمجالس المحافظات، وكذلك انتخاب رئيس جديد للبرلمان، إلا أنّها اتخذت منحىً أكثر حدّة بعد عودة السوداني، فأخذ كلّ طرفٍ يسعى إلى الحصول على موطئ قدم، في هذا الموقع أو ذاك، يمكن استثماره في الانتخابات البرلمانية المرتقبة، وتوقّعت أن يؤدّي احتدام هذه الصراعات إلى عمليات «كسر عظم» غير متوقّعة لدى أكثر من طرفٍ وشخصيةٍ نافذة، ولفتت الانتباه إلى واقعتيْن منفصلتيْن تزامن حدوثهما في وقت واحد الأسبوع الماضي، تعكسان الجزء الطافي على السطح من جبل الجليد الغاطس الأولى: الهجوم بطائرة مُسيّرة على حقل غاز كورمور في محافظة السليمانية، الذي يُزوّد إقليم كردستان بالطاقة الكهربائية، وأدّى إلى مقتل عدة عاملين، وتوقّف التيار الكهربائي في مناطق واسعة من الإقليم. وقد وُجّهتْ أصابع الاتهام نحو المليشيات الولائية المرتبطة بإيران، التي ربما تكون قد أرادت من هذا الفعل توجيه رسالة مفادها أنّ الاتفاق العراقي الأميركي بإنهاء عملية استيراد العراق للغاز الإيراني لن يمرّ، وأنّ قطاع الكهرباء سوف يبقى رهينةً بيد إيران، ولوحظ ردُّ فعلٍ غاضبٍ من سفيرة الولايات المتحدة ألينا رومانوسكي ومطالبتها الحكومة الاتحادية بتحقيق عاجل وإحالة الجناة على القضاء، وتأكيدها دعم بلادها لاستقرار وأمن كردستان. والواقعة الثانية، هي اغتيال إحدى مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي «مُقرّبة من ضبّاط كبار، وشخصيات عسكرية وأمنية بارزة... وارتباطها إمّا بمنظومة فساد أو بمنظومة اخترقت الدولة... واغتيالها يحمل رسائل سياسيةً خاصّة في هذا التوقيت»، وفق ما قاله أحد قياديّي ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه نوري المالكي. وإذا كانت الحقيقة تكمن في التفاصيل، كما يقول أصدقاؤنا الصينيون، وليس في العناوين فقط، فإنّ «أمّ فهد»؛ وهو الاسم الذي اختارته المجنى عليها لتظهر به، كانت قد هَدّدتْ قبل رحيلها بكشف ما وصفته بـ«ملفات إذا خرجت إلى الإعلام ستنهار العملية السياسية، وستنهار معها المؤسسة العسكرية، وبشكل كامل»، وهي تُمثّل، في رأي كثير من مراقبين «الصندوق الأسود» الذي يحتوي كلّ ما يخشاه القابضون على السلطة، لكنّهم توقعوا أن لا يحول اغتيالها دون الكشف عن مقدار مهول من الفضائح، التي سوف تعلن عاملات استقهام كبيرة أمام لاعبين أساسيين في منظومة الحكم. المشكلة هنا تظلّ أكبر ممّا نتصوّر، إذ إنّ أمّ فهد لم تكن وحدها في الميدان، إنّها ومجموعة نساء أخريات، يطلق عليهن العراقيون صفة «فاشنستات» أو «بلوغرات»، حصلن بحكم علاقاتهن على امتيازات مُعيّنة، من بينها منحهن جوازات سفر دبلوماسية، وسيارات فارهة، وسكن في مُجمّعات «النخبة»، واصبحن يُشكّلن جزءاً من الدولة العميقة، التي تضمّ قادة مليشيات، وزعماء مافيات الجريمة المنظّمة إلى جانب شخصيات سياسية فاعلة، وحتّى شخصيات دينية، استحوذت على السلطة والمال والقرار، وهي تدير المفاصل المهمّة في البلد من وراء ستار، وتُحكِمُ إمساك خيوط اللعبة، ولها ارتباطاتها الخارجية أيضاً، وقد تحوّل العراق بفضلها إلى نموذج للدولة الفاشلة، التي لا تملك من أمرها شيئاً. ومعروف عن الدولة العميقة أنّها تَعْمَدُ، في حالات كثيرة، إلى استخدام أسلوب التصفيات الجسدية لمن تظنّ أنّه بات يشكّل خطراً عليها، بعدما ينتهي الدور المُوكَل إليه أو بحكم ما أضحى يمتلكه من أسرار وخبايا يؤدّي كشفها إلى إلحاق الضرر بالدولة العميقة نفسها، ويرى بعضهم في واقعة مقتل أمّ فهد، واستبداء القاتل بها هاتفها المحمول فقط، من دون أن يتعرّض للحلي والمجوهرات التي كانت معها، دلالةً على أنّ الجهة التي خططت للقتل تريد إسدال الستار على فضائح تطاول سياسيين وعسكريين نافذين تابعين لها أو متواطئين معها. وهكذا، أصبحتْ اللعبة تُدار على المكشوف، فيما العراقيون؛ أسرى الدولة العميقة، لا يملكون لها صدّاً ولا ردّاً، وفي الأحوال كلّها، فإنّ المشهد الماثل يستدعي عملية جراحية كبرى، يقوم بها جرّاحون مَهَرَة، تخترق الجسد العراقي المُثقل بالأمراض الغَضَل، ولا يبدو أنّ اللاعبين الحاليين مؤهّلون لإصلاح ما أفسدته الأعوام العشرون، وتلك هي المفارقة التي يبدو أننا محكومون بالعيش في ظلّها زمناً أطول.

(كاتب عراقي في كاراكاس)

> تعمد الدولة العميقة، في حالات كثيرة، إلى استخدامٍ أسلوب التصفيات الجسدية لمن تظنّ أنّه بات خطراً عليها

الحرب على غزّة تتحوّل حرباً على الديمقراطية

راتب شعبو

الاستباحة العسكرية التي تمارسها إسرائيل على غزّة منذ ما يقارب سبعة أشهر، وغايتها المعلنة تحرير الأسرى الإسرائيليين وتفكيك حركة حماس واستئصالها، تحوّلت أكثر فأكثر، بفعل طول أمد العملية العسكرية وعدم تحقيق أهدافها المعلنة رغم جرائم الحرب المرتكبة، إلى ضغط سياسي ثقيل على حكومات الدول الديمقراطية المؤثّرة في العالم، والتي عرضت موقفاً في مساندة إسرائيل لا نظير له، وصل في بعض هذه الدول إلى تعقّب الآراء المخالفة وممارسة ما اعتبره كثيرون مكارثية جديدة تستبدل الشيوعية بمعاداة السامية.

لا غرابة في أن الإنكار الفعلي الذي تُبديه الحكومات الديمقراطية الرئيسية تجاه حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ودعمها غير المحدود لدولة الاحتلال الإسرائيلي التي ترفض منذ عقود طويلة تنفيذ القرارات الدولية التي كان آخرها قرار مجلس الأمن في 25 مارس/ آذار الماضي، بوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في غزّة، يضع الحكومات الغربية تحت ضغط سياسي داخلي، الأمر الذي يجعلها تلجأ، من أجل حماية موقفها غير العادل، إلى تقييد الحريات بشتّى السبل المتاحة لها.

الحكومات الغربية ذات موقع مؤثر في إدارة العالم، وهي محكومة لقواعد ومبادئ وقيم ديمقراطية تضمن تعدّد المواقف السياسية والتعبير السلمي عنها، من الطبيعي، والحال كذلك، أن يمارس المتضامنون مع الفلسطينيين في محنتهم أشكال الضغط الشعبي الممكنة على هذه الحكومات، من أجل دفعها نحو سياسات ومواقف أكثر عدلاً في ما يتعلق بالحرب الإسرائيلية على غزّة اليوم. على هذا، تخدم آليات الحكم الديمقراطية في البلدان الرئيسية في العالم في توفير قنوات لانتقال الصراعات التي تنشأ في محيط العالم المنفعل إلى مركز العالم الفاعل والمؤثر. يساعد في ذلك ما توفّره التقنيات الحديثة من وسائل التواصل الفوري ونقل المعلومات بما يخفّف إلى حدٍّ لا بأس به من قدرة الحكومات وجماعات المصالح على التحكّم في الإعلام.

يذهب في الاتجاه نفسه ما يشهده العالم من حركات هجرةٍ واسعةٍ تحت ضغوط طبيعية واجتماعية، يتّجه معظمها إلى البلدان الديمقراطية. بحسب تقرير الهجرة في العالم للعام 2022، شكّل المهاجرون في العام 2020 حوالي 3,6% من عدد سكان العالم، أي حوالي 281 مليون مهاجر. وإن نسبة كبيرة من مهاجري العالم تصل إلى 40%، تعيش في بلدان أوروبا وأميركا الشمالية. هذا يعني أن الهجرة تصنع داخل هذه الدول الرئيسية جمهوراً تعود أصوله إلى مناطق الصراع في الأطراف، ويحمل الثقافات والحساسيات السياسية لشعوب هذه المناطق التي تعاني الصراعات، ويمكن لأفرادٍ من هذا الجمهور الوصول إلى مناصب في الدولة. إلى هذا الجمهور يضاف جمهور آخر من أبناء البلد نفسه ومن غيرهم، من المتضامنين وأصحاب الرؤية السياسية الأقرب إلى مبادئ الإنسانية والعدالة الدولية. والحقيقة أنه في ما يخصّ القضية الفلسطينية، يوجد جمهور غربي كبير ومطّلع، نظراً إلى وضوح القضية وطول أمدها وما تحمله من بعدٍ أخلاقي مؤثر.

للتغلب على الضغط السياسي الناجم عن مساندتها حرب الإبادة الإسرائيلية على غزّة، لجأت الحكومات الغربية إلى التضييق على الجمهور المتضامن مع فلسطين من خلال تقييد الحرّيات بطرق مختلفة، مثل الانحياز الإعلامي والامتناع عن منح تراخيص لمظاهرات التضامن مع الفلسطينيين، واستخدام أجهزة القوة لتفريق مظاهرات لم تُمنح الترخيص، أو استخدام جهاز القضاء لمحاكمة سياسيين خارجين على الخط المنحاز، كما يجري اليوم في فرنسا مع حزب فرنسا الأبيّة الذي جعل الحرب على غزّة الموضوع المركزي في حملته الانتخابية للبرلمان الأوروبي. فقد ألغي مؤتمر تضامني مع فلسطين للحزب في إحدى جامعات شمال فرنسا، واستدعيت إحدى مرشّحات الحزب للبرلمان الأوروبي إلى القضاء بتهمة تبرير الإرهاب (apologie)، كما استدعيت إلى القضاء رئيسة الكتلة النيابية للحزب للسبب نفسه، في خطوة وصفها المعلّقون بأنها قَضْيَنة (juridicisation) للسياسة.

أشار التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية، الصادر في 24 نيسان/ إبريل الجاري، إلى هذه الممارسات بالقول «إن السلطات الفرنسية قد فرضت قيوداً شديدة وغير مشروعة على الحقّ في التظاهر»، وعن موضوع الحرب على غزّة يقول التقرير «إنه في تشرين الأول/ أكتوبر، عمّم وزير الداخلية الفرنسي على قادة الشرطة في المحافظات طلب منع أي مظاهرةٍ تنظّم تضامناً مع فلسطين، وهو ما يشكّل انتهاكاً غير متناسب وتمييزياً للحقّ في التظاهر السلمي».

الحال في ألمانيا وفي المملكة المتحدة وبقية الدول الغربية ليس أفضل منه في فرنسا، وإن كان موقف بعض الحكومات الأوروبية، مثل بلجيكا وإسبانيا، أكثر اعتدالاً. يتحدّث التقرير، في ما يخص أوروبا الغربية، عن «ازدواجية المعايير في خطاب دول كثيرة وسياساتها تجاه إسرائيل في مقابل القيود المتزامنة المفروضة على التضامن مع الحقوق الإنسانية للفلسطينيين».

ما يستوقف في هذه البلدان وجود قدرة لافتة على تهيئة الرأي العام أو حتى تجييشه إلى حد يصبح الرأي المخالف بمثابة وصمة، ويمكن لصاحب الرأي المغاير أن يخشى من تبعات التعبير عن رأيه، حتى يصبح للرأي السائد قوة مستقلة عن الأفراد، بحيث يتبنّاه ويدافع عنه في المجال العام أفراد لا يؤمنون به في الحقيقة، كما في مسرحية ناظم حكمت «البقرة». كان هذا ملحوظاً على سبيل المثال في الرأي حيال الغزو الروسي أوكرانيا، وتراه اليوم في الرأي حيال موضوع ترويج المثلية الجنسية، والشيء نفسه كان واضحاً حيال الحرب الإسرائيلية على غزّة، وشكّل ستاراً لممارسة إعلامية شديدة التحيّز. في جميع هذه الحالات («يُفرض» موقف موحد مدعوم بتغطية إعلامية كثيفة، ويُتّسم بالهجومية والقطعية والنفور من أي تلكؤ أو استدراك. ولافتة قدرة هذه الظاهرة على الثبات في وجه توفّر وسائل الاتصال والنشر الإلكترونية ووجود قنوات إعلام فردية تتفوّق أحياناً على محطات تلفزيونية في عدد المشاهدين. هكذا يبدو أن الحرب الإسرائيلية على غزّة في انتهاكها المعايير الإنسانية والقانونية، تتحوّل في الغرب إلى حرب على الديمقراطية تشنّها حكومات غير عادلة في تعاملها مع الموضوع الفلسطيني، لتخفيف الضغط عنها من خلال تقييد حركة التضامن مع فلسطين.

(كاتب سوري في فرنسا)

> حرب على الديمقراطية تشنّها حكومات غير عادلة في تعاملها مع الموضوع الفلسطيني

ناجٍ من المحرقة: أوقفوا الإبادة في غزة ـ لندن، 27 إبريل (Getty/مارك كيريسون)

الديمقراطية ضد اللوبي... تأييد فلسطين أو إسرائيل

ارنست خوري

العلاقة بين الديمقراطية واللوبيات، أو جماعات الضغط، لطالما كانت إشكالية وغالباً تنافرية. ليست الديمقراطية حصراً قصة أكثرية تحكم وأقلية تعارض، ولا اللوبيات فقط أقلية تضغط بكل السبل (السلمية) لكي تصبح مصالحها وخياراتها سياساتٍ عامة تتبنّاها حكومات وتفرضها على الجميع، ولكن في هذا الاختزال شيء من الحقيقة، ومن هنا تولد أولى بذور التناقض الذي يمكن العثور على أمثلةٍ كثيرة عنه. المثال الفاقع في هذه الأيام يتجلى في حرب الإبادة الإسرائيلية على الفلسطينيين، انقساماً بين أكثرية على الصعيد العالمي متضامنة مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وأقلية نافذة للغاية ومنحازة بتفاوت إلى الرواية الإسرائيلية عن الحرب الحالية، وللصراع الفلسطيني العربي ـ الإسرائيلي عامة. لا إحصاء عالمياً يرصد موقف المليارات الثمانية المقيمين على هذه البسيطة من الصراع، ولكن ليس كل أمر في حاجة إلى استطلاع رأي مهني وإحصاء دقيق ورياضيات وتقنيات معقدة، ذلك أن العلوم الاجتماعية توفّر أدوات مراقبة كافية للملاحظة أن الأكثرية تقف هنا والأقلية هناك ربما بسبب نقص معلومات وقلة متابعة وتأثر عميق بما تنجح في تقديمه لوبيات شديدة النفوذ، في الإعلام والسوشال ميديا وعوالم الاقتصاد والثقافة والفنون والسياسة. احتجاجات طلاب الجامعات الأميركية التي بدأت في 18 إبريل/ نيسان الماضي مطالبين بفك اتفاقيات شراكات وتعاون كلياتهم مع نظيراتها الإسرائيلية، توفّر حالة أولى للدراسة في هذا السياق. في مقابل آلاف الطلاب المؤيدين للفلسطينيين، يظهر عشرات أو مئات المتحمسين لإسرائيل. ولو خرجت الكاميرا من حرم الجامعات، لوجدت تظاهرات حاشدة للغاية في مدن غربية، وصل المشاركون في إحداها إلى حوالي مليون في لندن، نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، ضغطاً في سبيل وقف الحرب على الفلسطينيين في غزّة، بينما يحشد اللوبي الصهيوني ألفاً أو الفين من أنصار «الاستثناء الإسرائيلي». وهذه حالة ثانية للدراسة. أوساط الفنانين والمثقفين المتضامنين تقدم عيّنة ثالثة توضح خريطة انقسام على صعيد عالمي لمن مع مَن ومَن ضد مَن. أما والحال كذلك، أي إن غالبية الشعوب ونخبهم في البلدان الديمقراطية «معنا»، فلماذا تكون حكومات الدول الديمقراطية القوية بمعظمها «ضدّنا»؟ أسباب عديدة يمكن ذكرها، من بينها أن أقوى اللوبيات الاقتصادية والدينية والمهنية والسياسية في أميركا وأوروبا وبقية أرجاء المعمورة، تؤيد إسرائيل وتضغط على السلطات في بلدانها لكي تضمن موقفاً يجعل من تضامن مواطنيها مع الحقّ الفلسطيني مجرّد قنبلة صوتية أو ألعابٍ نارية تعجز عن إسقاط صواريخ وقذائق ومقاتلات كتلك التي تدكّ الفلسطينيين المحاصرين. ليس الإسرائيليون ومؤيدو الصهيونية عموماً أصحاب قدراتٍ مطلقة وشمشونية مثلما يحبّون أن يصوّروا أن

وثيقة المناطق السورية الثلاث... قراءة نقدية

علي العبدالله

محاولات قوى سياسية واجتماعية سورية التحرّك عبر طرح مبادرات ومبادئ من أجل فتح الطريق أمام الشعب السوري للخروج من حالة الاستعصاء القاتلة التي تخيّم على البلاد أمر جيّد، ويستحقّ التقدير والثناء، من دون أن يعني هذا غضّ النظر عن النواقص والهنات التي قد تعتور هذه المحاولة أو تلك؛ وتجنّب التساهل مع بعض الجهات وما تعلنه بشأن محاولاتها باعتبارها صائبة وقادرة على توفير الحل، ومن دون الحذر من مبالغاتها، لأنّ العبرة، في النهاية، ليست في الإعلان عن القدرة على تحقيق الهدف، بل في توفير شروط تحقيقه، خصوصاً شرطي المعقولية، أي صياغة المبادرة بمعايير العقل والمنطق، لا الرغبة والهوى، والعملية، أي أن تكون المبادرةُ قابلةً للتنفيذ في الشروط والتوازنات القائمة، وهما شرطان ضروريان لأيّ تصوّر أو خطّة أو برنامج سياسي واجتماعي واقتصادي.

مناسبة هذا الكلام ما صدر من مبادرات سياسية أخيرا، خاصّة وثيقتي «المناطق الثلاث» و«المبادئ الخمسة»، وما أثارتاه من حوار وسجال سياسي خاصّ وعام. طرحت الوثيقتان جملةَ مبادئ سياسية وتنظيمية، ووضعتاها تحت نظر القوى السياسية والفكرية والاجتماعية السورية، لطلب المبارَكة والتأييد والالتحاق، وهذا منطقي، لأنّ ما تختارُه لنفسك تختارُه للآخرين، مع أنّ عدم الإعلان عن الشخصيات المُوقّعة على الوثيقتيْن وعدم معرفتهم من الوسط السياسي والاجتماعي السوري معرفة كافية بابٌ واسعٌ لإثارة الأسئلة وعلامات الاستفهام، الوثيقتان ليستا في موقع المُحتاج لإثارتها، ما كان يقتضي طرح هذه المبادئ للحوار العام والعلني لتكون ثمرةَ جهودٍ واسعةٍ ومعروفةٍ أو تقديم سيرةٍ ذاتيةٍ وسياسيةٍ للشخصيات المُوقّعة عليهما كي يُزاح القلق والشكّ لدى الرأي العام المُعارِض، فالمأزق الذي تعيشه المُعارَضة، وما فيه من شكّ وعدم ثقة واتهامات قاسية، سيضع الوثيقتيْن، تحت تأثير هذا المناخ، في خانة المُتّهم حتّى تثبت براءته. وزاد الطين بلّة انخراط أصحاب الوثيقتيْن في تنافس غير صحيّ على خلفية توقيع الشيخ أحمد صياصنة عليهما، ثم سحب توقيعه عن الثانية (المبادئ الخمسة) بحجّة تغيير في النصّ جرى بعد التوقيع عليه، يتعلق بتبنّي العلمانية صفةً للدولة، وهو قولٌ ليس مقنعاً في ضوء أنّ «وثيقة المناطق الثلاث»، هي الأخرى، تتبنّى العلمانية بشكل موارب عندما تُعلن أنّ «الدولة الوطنية لجميع أبنائها، وليست دولة ملّة أو طائفة أو جماعة عرقية أو تيار سياسي: إنّها دولة سورية فحسب، تحتضن أبناءها كلّهم من دون استثناء، فليس للوطن نعرة عصبية»، وهذا جوهر العلمانية. هل انطلى الكلام الموارب على الشيخ الصياصنة، القادم إلى السياسة من عالم المشيخة والخطابة المُرْتَكِزَة إلى موروث تقليديّ قائم على حفظ آيات القران الكريم، والأحاديثُ النبوية الشريفة، وكتابات الفقهاء، وسِّير كثيرة ومتنوعة، من دون اعتدادٍ بالعلوم الحديثة؛ العلمية والسياسية والاجتماعية، وهذا جعل بضاعته السياسية ضعيفةً ولا تمتلك قدرة على تمييز مرامي الكلام وما بين السطور، أم أنّ الحقيقة في مكان آخر، وهي، حسب تقدير كاتب هذه السطور، اعتراض شركائه في «وثيقة المناطق الثلاث» على ذلك، لأنّ توقيعه على «وثيقة المبادئ الخمسة» يعني أنّ وثيقتهم ليست وحيدة في الساحة، وأنّ ثمّة مُبادرات أخرى غيرها تنطوي على مبادئ يمكن الركون إليها. الضّرة مرّة كما يقال، وبالتالي فقدان «وثيقتهم» مكانتها خياراً وحيداً وحصرياً أمام السوريين.

> كان يقتضي طرح المبادئ للحوار العام والعلني لتكون ثمرةَ جهود واسعة ومعروفة أو تقديمَ سيرة ذاتيةً وسياسية للشخصياتً المُوقّعةً على الوثيقتين

> موقف الوثيقة الحدّي يعزل أصحابها، لأنّه يغلق أمامهم باب الحوار والمناورة والتحالف والتقاطع مع العالم الخارجي

ما دفعني لهذا التقدير تعليق شريك الصياصنة في وثيقة المناطق الثلاث مُضَر الدبس على وثيقة المبادئ الخمسة في حديث لـ«العربي الجديد» (21 إبريل/ نيسان 2024)، إذ عبّر عن استهجانه اختيار القائمين على هذه المبادرة اسماً قريباً من اسم «وثيقة المناطق الثلاث»، وعدّ ذلك «محاولةً لنيْل الشهرة والاستفادة من التأييد الشعبي لوثيقة المناطق الثلاث، وهذا أمر مُستنكَر»، فانتقاد الدبس أصحاب «وثيقة المبادئ الخمسة» لا يعكس تبرّمه من المنافسة، ونزوعه إلى احتكار الفضاء السياسي، وعدم احترامه أسس الديمقراطية فقط، بل يشير إلى وجود تنافس واحتكاك مع أصحاب هذه الوثيقة من أبناء محافظته؛ السويداء، علماً أنّ «المبادئ الخمسة» تتقاطع مع «المناطق الثلاث» في الهدف العام، وإن اختلفت معها في الصياغة، فحدّدت خطواتٍ للوصول إلى هذا الهدف، ما كان يستدعي البحث عن سبيل للدمج أو التنسيق والتعاون في الحدّ الأدنى، فما الحال إذا ظهرت وثائق تعارض «وثيقة المناطق الثلاث»؟ وقد لفتني جنوح الدبس إلى المبالغة عندما زعم إنّ أصحاب وثيقة المبادئ الخمسة اعتمدوا تسميةً قريبةً من تسمية وثيقتهم؛ «المناطق الثلاث»، في «محاولة لنيل الشهرة والاستفادة من التأييد الشعبي لوثيقة المناطق الثلاث»، أين هو هذا «التأييد الشعبي» للوثيقة وكيف قاسه ووصل إلى هذا النتيجة؟... طبعاً المقصود بالتأييد الشعبي جموع المواطنين لا القوى السياسية.

امتازت «وثيقة المناطق الثلاث» بصياغة قوية ومتماسكة، مع نزوع نُخبوي وتجريدي، ما جعل فرص التوافق عليها والاختلاف بشأنها متعادلة، من جهة، وجعل نجاحها شعبياً موضع تساؤل، من جهة ثانية. ولتوضيح ذلك، يمكن البدء من مبدئها الأول؛ «تأميم السياسة»، الذي شرحه نصّ الوثيقة بجعلها عمومية، أي حقّ للجميع. وهو قولٌ مُستغرَبٌ لأنّ السياسة عمومية بالجوهر بفعل طبيعتها وفحواها وأبعادها، وإنّ تآكل هذه العمومية في واقعنا السوري مُرتَبِطٌ بغياب الشروط اللازمة لممارستها؛ من انشغال غالبية المواطنين، تحت ضغط متطلّبات الحياة اليومية، عن الاهتمام بالشأن العام، وصبّ جلّ جهودهم ووقتهم على الشأن الخاص، إلى غياب قدرات وإمكانيات مناسبة لممارستها بسبب الأمّية ومتوسط مستوى التعليم، مروراً بانعدام مناخ عام وأطر رسمية لذلك، بسبب قمع النظام ومحاربته حرّية التعبير والعمل في الشأن العام. هذا وقد زاد شرح النص أهداف المبدأ تأميم السياسة الموقفَ خطورةً بتحويله من مشكلة إلى إشكالية، وهذه تعني الاستحالة لا الضخامة، كما هو دارج في الكتابات الصحافية، عندما قال: «فإننا نعلنُ بوضوح، أنّ تسليم القرار العمومي السوري إلى قوة أجنبية... مصادرةٌ لقرار السوريين ويجب أن يتوقف». ذلك أنّ تسليم القرار السوري لا يتم لدوافع ذاتية، باستثناء حالة الخيانة الوطنية، وهي حالة نادرة الحصول، بل لتوازنات قوى سياسية واقتصادية وعسكرية، ما يجعل السيادة الوطنية واستقلالية القرار السياسي عُرضَة لضغوط وتقلّبات ومساومات وابتزازات مستمرّة، تستدعي من القادة السياسيين العمل على تثقيل أوراق الدول السياسية والاقتصادية والعسكرية، والانخراط في صراعات وتحالفات ومساومات وتقاطعات ومقايضات، مرحلية ودائمة، وفق الضرورة الوطنية، لتعزيزهما وتثبيتهما، فموقف الوثيقة الحدّي يعزل أصحابها، لأنّه يغلق أمامهم باب الحوار والمناورة والتحالف والتقاطع مع العالم الخارجي. كان الأجدى الحديث عن العمل على الحفاظ على استقلالية القرار الوطني، وعدم التفريط أو التهاون بالسيادة الوطنية.

في المبدأ الثالث؛ «رفض الانطواء المحلي: وحدة سورية»، قالت الوثيقة: «الدولة الوطنية لجميع أبنائها، وليست دولة ملّة أو طائفة أو جماعة عرقية أو تيار سياسي: إنّها دولة سورية فحسب، تحتضن أبناءها كلّهم من دون استثناء، فليس للوطن نعرة عصبية». هذا وصفٌ شديد التجريد للدولة الوطنية ليس له نظير في العالم، تُسقطه الوثيقة على سورية، وكأنّ سورية بلا تاريخ ولا بنية ولا هوية. السؤال هنا: هل يمكن أن يقوم وطن من دون نعرة عصبيّة، فنعرة العصبية المبنية على تاريخ ووقائع صحيحة أو مدّعاة هي الملاط الذي يجمع أبناء الوطن. يبدو أنّ أصحاب الوثيقة أرادوا التضحية بالتاريخ والبنية والهوية كي يحصلوا على التوافق، وهذا سيقود إلى عدم التوافق وإلى معارك فكرية وسجالات لا تنتهي. هنا أيضاً، تحوّل الموقف من مشكلة إلى إشكالية، علماً أنّه يمكن للدولة أن تكون ذات تاريخ وبنية وهوية ونعرة عصبية، ويكون نظامها السياسي وقوانينها في مصلحة كلّ مواطنيها، كما هو الحال في الولايات المتّحدة وأوروبا واليابان.

في المبدأ الخامس؛ «وحدتنا في كثرتنا: بناء الثقة»، قالت الوثيقة: «الثقة أداة تأسيس سياسية تؤطّر اجتماعنا الوطني وتعيد بناء رأس مال اجتماعي وطني، يمهّد الطريق لـ(الوحدة في الكثرة)، واحترام التعدّدية وترسيخها قناعةً وعملاً، ويمهّد الانتقال إلى الديمقراطية، فكراً وسلوكاً». ثمّ تدعو السوريين «إلى التعبير عن الثقة، والعمل على تعزيزها، وإيلائها أهمية في السلوك السياسي والخطاب»، متجاهلةً أنّ مسألة الثقة شديدة الحساسية وسريعة العطب وأنّ الوصول إليها بين السوريين، خاصّة بعد ما حصل من قتل ودمار ونزوح وهجرة، وتفكّك المجتمعات المحلية، وانقسام عمومي بين المواطنين، يحتاج إلى أكثر من الدعوة؛ يحتاج إلى معايشة وتعاون. وهذا يحتاجُ إلى زمن طويل نسبياً، وإلى ملاط لتثبيتها. وهذا يستدعي بدوره نسبة عالية من الشفافية والعلنية لا تتناسب مع السرّية وإخفاء الهويات والأوراق.

ثالثة الأثافي، كما تقول العرب، جاءت في الخاتمة، إذ قالت الوثيقة: «إنّنا، أبناء هذه المناطق الثلاث، التي لا تزال تنبض بروح الثورة، وتحتفظ بذاكرتها، بآلامها وآمالها، على مرّ السنين، بتقدّمها وتعثّرها، نعلن أنّنا نعمل معاً انطلاقاً من هذه المبادئ السابقة، طامحين إلى خلق روح جديدة في التفكير في مستقبل وطننا، وفتح حوار سوري عمومي عابر للمحليات، والعصبيات كلّها، يقود إلى تصوّر مُشترَك للخطوات الأولى لبناء اجتماع سياسي تواصلي توافقي وطني حقيقي، قادر على تمثيل طموحات السوريين وتضحياتهم، وآلامهم. وندعو السوريين، في كلّ أنحاء الوطن، إلى المساهمة معنا، والانضمام إلينا، لتحقيق هذه الغاية النبيلة». فرغم الروح الطيّبة بدعوة كلّ السوريين، بمن فيهم الموالون للنظام، للمساهمة في التحرّك إلا أنّها تعسّفت وتجاوزت المعقول حين اعتبرت «إنّنا، أبناء هذه المناطق الثلاث، التي لا تزال تنبض بروح الثورة، وتحتفظ في ذاكرتها بآلامها وآمالها، على مرّ السنين، بتقدّمها وتعثرها... إلخ»، بخستا المناطق السورية الأخرى نضالها وتضحياتها، ناكرة عليها قيامها بمثل هذا الجهد، وحملها آلامه وآماله. لن يكون مفاجئاً أن يرفض المواطنون من المناطق الأخرى، بما في ذلك قوى سياسية واجتماعية، التعاطي بأريحية مع مبادرة تُنكر عليهم نضالهم وتضحياتهم، وتدعوهم للالتحاق بها فقط.

تنطوي النُّخبوية والتجريد على خطر قتل المبادرة، عبر عزلها عن وسطها الطبيعي، على خلفية فوقيتها وتعاليها، ما يجعلهما؛ النخبوية والتجريد، لا تناسبان عملاً سياسياً جاداً مهما كان هدفه أو قوّة من يقف خلفه.

(كاتب سوري)

حين أشهر الشعب التركي بطاقته الصفراء

أحمد غنّام

بدا الموقف التركي بشأن أحداث غزّة، في خطّه البياني تصاعدياً في شهري أكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني الماضيين، لكن هذا الخط سرعان ما انخفض حتى غاب عنه ذلك الموقف تماماً في الأشهر التي ازداد زخم التحضير للانتخابات المحلية في الأشهر الأولى من العام الجاري (2024)، لنراه بعد الانتخابات في تصاعد مفاجئ. فقد كثّف وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، من تحرّكاته الدبلوماسية وتصريحاته، ورافقها تصريحات الرئيس رجب طيب أردوغان وعدة وزراء بشأن جدية موقف بلادهم ضد إسرائيل وفاعليته. وواصل ذلك الخط البياني ارتفاعه إلى أعلى نقطة، حينما أعلنت أنقرة تقييدها 54 مادة في التجارة مع إسرائيل، بل لم يتوقّف عند تلك النقطة، إنما استمرّ في الارتفاع، حتى أعلن الرئيس التركي، أردوغان، تلويحه بقطع جميع العلاقات مع إسرائيل، وفي مقدمتها العلاقات التجارية، مع تصريحاته عن انهيار المنظومات الأخلاقية والحقوقية عند الغرب وأميركا أمام دفاعهم عن إسرائيل.

يمكن قراءة تصاعد الخط البياني في سياق الانتخابات المحلية ونتائجها، سيما حينما نرى أن حزب العدالة والتنمية يبدأ في العمل جدّياً لمعالجة ما أسماها أخطاء الانتخابات. ولذلك ليس مستغرباً أن نرى الرئيس أردوغان يوجّه رسائل ملاطفة إلى المعارضة من أجل التوافق على ملفات عالقة كتغيير الدستور. وهو لم يكن لينطق باسم رئيس حزب الشعب الجمهوري الجديد أوزغور أوزال طوال فترة الدعاية الانتخابية، تعالياً منه على ضعف أداء الرجل وقلة خبرته، لتضطرّه النتائج غير المتوقّعة التي جاءت لمصلحة أوزغور إلى تبادل تهاني العيد مع هذا الشاب، ومن ثم إطلاق غزل متبادل لإمكانية اللقاء ومناقشة ملفات ذات اهتمام لكلا الطرفين. ومن ثم يُفاجأ الشارع بصور لقاء شاي يجمع أردوغان وشخصيات وازنة من حزبه مع أوزغور وفريقه البرلماني على هامش احتفال البرلمان بعيد السيادة الوطنية مساء 23 الشهر الماضي (إبريل/ نيسان). وتوحي صور الابتسامات والتصريحات بارتياح سياسي في اللقاء، وهذا ما دفع الصحافة التركية إلى الحديث بتفاؤل عن إمكانية إنهاء حالة الاستقطاب الحادّ بين الساسة ومكوّنات المجتمع التركي.

> أشهر الشارع التركي بطاقته الصفراء في وجه حزب العدالة والتنمية، محذّراً من احتمالية إشهار البطاقة الحمراء، في حال لم يُجر معالجة جدّية لأخطائه

ماذا يخبئ الطرفان أحدُهما للآخر؟. ... من المنتظر أن يتحدّث أوزغور مع أردوغان عن إمكانية دعم البلديات التي خسرها «العدالة والتنمية» لمصلحة حزب الشعب الجمهوري، لأن رؤساءها السابقين تركوا تلك البلديات بديون ثقيلة بحسب تصريحات أوزغور. كما سبق أن لوّح أوزغور بإمكانية التوافق لتغيير الدستور مقابل تفعيل آليات تطبيق الحرّيات المنصوص عليها في الدستور الحالي، وهذا إشارة إلى مطالبة أوزغور بالإفراج عن معتقلي الرأي، المقرّبين من صفوف الحزب أو المنتمين إليه، مثل النائب جان أتالاي وعثمان كاولا وغيرهما من الموقوفين بتهم تخصّ أحداث حديقة غيزي في إسطنبول عام 2013. ويُذكر أن أردوغان منذ فوزه في الانتخابات الرئاسية صيف 2023، وهي آخر دورة له، بدأ بالحديث عن رغبته في تغيير الدستور، والقول إن هذا الدستور جاء على خلفية انقلاب 1980، وإنه يقيّد حرّيات وتشريعات كثيرة. لذلك لا بد من تتويج المئوية الثانية للجمهورية التركية بدستور جديد. ووفق المادة 175 من الدستور، يحتاج قبول أي مقترح بتغيير الدستور موافقة 360 نائباً (من 600)، ويمتلك «العدالة والتنمية» بمفرده 268 مقعداً، ويمتلك حليفه الحركة القومية 50 مقعداً، ومن ثم هو في حاجة إلى نحو 40 صوتاً يزيد أو ينقص صوتين. ثم سيضطرّ «العدالة والتنمية» إلى التعامل مع حزب الشعب الجمهوري باعتباره أحد أفضل الخيارات من أجل تمرير تغيير الدستور إذا ما أراد ذلك. كما أن الذهاب إلى انتخابات مبكّرة يحتاج إلى موافقة 360 صوتاً برلمانياً، وبذلك يستطيع أردوغان أن يتقدم إلى الانتخابات مرّة أخرى.

حاز حزب الشعب الجمهوري، وفق نتائج الانتخابات المحلية، على الثقل السكاني الأكبر الذي سيستفيد من خدمات بلدياتها، فقد فاز على ما مجموعها 35 بلدية كبرى يقطنها نحو 53 مليون نسمة من أصل 80 مليون (مجموع سكان تركيا)، أي يمتلك 62% من سكان البلاد. أما الثقل الصناعي وخطوط الموانئ البحرية وخطوط التجارة الرئيسية فتتمركز في معظم المدن التي يسيطرعلى بلدياتها حزب الشعب الجمهوري، ما يجعل حصّة تلك المدن من الصادرات فقط نحو 203 مليار دولار سنوياً من حصيلة الصادرات السنوية البالغة 255 مليار دولار لعام 2023 وفقاً لهيئة الإحصاء التركية. ومن ثم، يمتلك حزب الشعب الجمهوري قوة اقتصادية أكبر من الحزب الحاكم إلى جانب القوة العددية للناخبين، والأهم أن «الشعب الجمهوري» حقق هذا التقدّم بمفرده من دون وجود طاولة سداسية أو تحالف مع المعارضة، وإنْ باتفاق غير معلن مع الأكراد، فإذا ما نجحت قيادةُ الشعب الجمهوري من وضع تلك الإمكانات في سياق اقتصادي، كتأمين فرص عمل جديدة في تلك المدن، فقد يمتلك القدرة على إطاحة غريمه حزب العدالة والتنمية. لذلك سيعمل أردوغان على عدم إعطاء الوقت الكافي لحزب الشعب الجمهوري للاستفادة من هذه الإمكانات، من خلال ترغيبهم في الانتخابات المبكّرة، مستفيداً من تعطّشهم للوصول إلى السلطة، وبذلك يكون قد منح نفسه فرصة الترشّح للانتخابات مرّة أخرى، لكن «العدالة والتنمية» يحتاج، في الوقت نفسه، إلى وقت كافٍ لتغيير الأرقام الاقتصادية التي أزعجت الناخب التركي كمعدلات التضخم وقيمة الليرة وقوتها الشرائية، فهل يمتلك الحزب تلك الرفاهية من الوقت. لو نظرنا إلى تاريخ الجمهورية، نجد أن حزب الوطن الأم بقيادة الرئيس الأسبق الراحل تورغوت أوزال (1993) يتقارب في مسيرته ونشأته مع «العدالة والتنمية». ربما يكون بخطاب أقلّ تمايزاً عن الأخير، نظراً إلى ظروف الثمانينيات عقب انقلاب 1980. فقد كسب «الوطن الأم» دورتين انتخابيتين متتاليتين من الانتخابات التشريعية 1983 و1987، حيث كانت نسبته في الأخيرة نحو 36%، وفاز في انتخابات البلدية عام 1948 بنسبة 41،5%، وسيطر على 55 بلدية كبرى من أصل 67 مدينة. لكن الفشل الاقتصادي في السياسات الداخلية للحزب انعكس على نتائج انتخابات البلدية عام 1989، حيث تراجعت نسبته إلى 21،8%، وخسر مدناً مهمّة كثيرة، وانعكس ذلك على نتائج الانتخابات التشريعية عام 1991، ليخرج من السلطة، وبعدها كانت بداية خروجه من المشهد السياسي.

على أنقاض الفترة التي تلت تراجع حزب الوطن، نهض «العدالة والتنمية» ليصل إلى الحكم عام 2002. قياساً بين تلك المرحلة واليوم، نجد أن انتكاسات الأخير بدأت نهاية 2014، حيث استطاع أن يصمد في الانتخابات البلدية، رغم انفكاك جماعة فتح الله غولن ذات الطابع الإسلامي عنه، وحشدها لمصلحة خصمه «الشعب الجمهوري»، أعقبتها انتخابات برلمانية في 2015، وتراجعت الأصوات إلى درجة عدم القدرة على تشكيل حكومة بمفرده، وبسبب فشل تشكيل حكومة ائتلافية، أعيدت الانتخابات بعد أشهر. وعقب محاولة الانقلاب عام 2016، انحاز خطابه باتجاه الناخب القومي متحالفاً مع الحركة القومية، في خوض جميع استحقاقاته الانتخابية منذ ذلك الحين.

إذن، يمكن القول ثمّة تراجع في أداء الحزب الحاكم يرافقه تراجع في التأييد من داخل كتلته التقليدية المحافظة. ولهذا بدأت تثار داخل أوساط التيار المحافظ نقاشاتٌ عن مدى إمكانية «العدالة والتنمية» وقدرته على إعادة إنتاج نفسه، وتقديم خطاب يبتعد عن لغة تخوين الآخرين وشيطنتهم، وإمكانية التعامل بجدّية مع ترهلات الحزب الداخلية، ومحاربة الفسادين، الإداري والقضائي، وتلبية الطموحات الاقتصادية للشارع بكل فئاتها العمرية وتياراتها المختلفة، وإمكانية استقطاب الشباب الذين يقدّر عددهم بنحو سبعة ملايين ناخب.

قصارى القول، أشهر الشارع التركي بطاقته الصفراء في وجه حزب العدالة والتنمية، محذّراً من احتمالية إشهار البطاقة الحمراء، في حال لم يُجر معالجة جدّية لأخطائه. وهنا لا بد من القول إن ثمّة أصواتاً ما زالت تعتقد بقدرة أردوغان على لعب أوراقه في اللحظات الأخيرة، او كما يقول بعض أنصاره بإمكانه أن يُخرج لهم الأرنب من تحت قبّعته، قبل أي استحقاق انتخابي، وأنه قادر على أن يستثمر في الأزمات، وأن يوقع المعارضة في ورطةٍ من خلال فوزها بتلك البلديات، إما بإفشالها عبر اتّباع سياسة تقشّف عامة تقلّل من الميزانيات الممنوحة للبلديات من خزينة الدولة وإعاقة المشاريع الجديدة، تحت ذريعة وضع خطط لتعافي الاقتصاد، وهذا ما بدأت ملامحه تتكشف في تصريحات وزير المالية محمد شيشمك.

(مراسل تلفزيون العربي في تركيا)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■
المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■
الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■
منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads